



الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 13 شوال 1442 (25 مايو 2021)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات

الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا "

الفهرس

توطئة.....3

أولا- الحوار الاجتماعي والمقاربة التشاركية: أولوية حكومية.....4

أ. تعدد آليات الحوار الاجتماعي 4

أ. الاتفاق الاجتماعي لسنة 2019 وتفعيل نتائجه 6

1. تنفيذ الالتزامات ذات الأثر المالي 7
2. مأسسة الحوار الاجتماعي 10
3. تعزيز آليات الوساطة الاجتماعية 11
4. تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل 11
5. مواصلة الحوار في بعض القضايا والملفات 12

ثانيا - نتائج الحوارات القطاعية.....14

أ. تسوية عدد من الملفات والوضعيات العالقة 14

1. قطاع التربية الوطنية 14
2. قطاع الصحة 16
3. الجماعات الترابية 17
4. قطاع العدل 18

أ. التشاور مع المهنيين لمواجهة تداعيات الجائحة 18

1. قطاع سيارات الأجرة 18
2. قطاع النقل 20
3. قطاع التجارة 21

أ. مواصلة التشاور مع الفئات المعنية بتعميم التغطية الصحية 22

ثالثا - إنصات وتفاعل مستمر لمؤسسة رئيس الحكومة.....25

أ. الأحزاب والنقابات وبعض الشركاء الاقتصاديين 25

أ. المهنيين والهيئات المهنية المتضررة من جائحة كوفيد-19 28

خاتمة.....31

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

توطئة

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أشكركم على طرح هذه الأسئلة في موضوع "الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداخيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا"، وهو موضوع يكتسي أهمية خاصة وراهنية مؤكدة، لا سيما في ظل الظرفية الاستثنائية الحالية التي تمر بها بلادنا بفعل استمرار جائحة كورونا وتداخياتها المختلفة على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فقد مرت أزيد من سنة على بداية جائحة كورونا، نجحت خلالها بلادنا بفضل السياسة الرشيدة والمتبصرة والاستباقية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بإمكاناتها الذاتية، وصمود أبنائها وتعبئتهم، وبفعل التدابير المتخذة على مختلف الأصعدة من مواجهة الوباء لإنقاذ حياة وصحة المواطنين أولا باعتبار حياة المغاربة أولى الأولويات، وكانت بلادنا في مصاف الدول التي استطاعت مواجهة الجائحة والصمود في وجهها بشكل فعال ومقدر، وخاصة في الجانب الاجتماعي والذي سبق لي ان فصلت فيه في جلسات عامة سابقة، ودون أن يعني ذلك أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن صعبة أو أن تداخياتها كانت هينة.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، سأتناول في محور أول لآليات الحوار الاجتماعي ولاتفاق 25 أبريل 2019، فيما سأخصص المحور الثاني لعرض آليات الحوار في شقها القطاعي، قبل أن أتطرق في محور ثالث لمقاربة الحوار الاجتماعي على مستوى مؤسسة رئيس الحكومة.

أولاً- الحوار الاجتماعي والمقاربة التشاركية: أولوية حكومية

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أود التأكيد في البداية على أن الحوار الاجتماعي بمفهومه الشامل لا ينحصر في الحوار الثلاثي على المستوى المركزي، بل ينبغي أن يتجاوز ذلك ليمتد إلى باقي الآليات والمستويات المأسسة بمقتضى القانون.

وفي هذا الإطار، لا بد من التذكير بآليات الحوار الاجتماعي المختلفة، قبل استعراض مجهودات الحكومة لتنفيذ بنود اتفاق سنة 2019 باعتباره أحد مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني.

1. تعدد آليات الحوار الاجتماعي

من المعلوم أن المشرع المغربي أحدث جملة من الهيئات الدستورية التي تعنى بالحوار الاجتماعي بمختلف أشكاله، منها على سبيل المثال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا مؤسسات مختصة بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي، كاللجنة الوطنية حول إصلاح أنظمة التقاعد، ومجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمجلس الإداري لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، والمجلس الأعلى للتعاقد، واللجنة الوطنية للتكوين المهني، بالإضافة إلى هيئات أخرى تعنى بموضوع الحوار الاجتماعي في القطاع العام، كالمجلس الأعلى للوظيفة العمومية.

وبالنسبة للقطاع الخاص، هناك مجلس المفاوضة الجماعية، ومجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية، والمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل، واللجنة الثلاثية المكلفة بتتبع التطبيق السليم للأحكام المتعلقة بمقاولات التشغيل المؤقت، واللجنة الثلاثية الاستشارية حول معايير العمل الدولية، واللجنة الوطنية للبحث

والمصالحة. كما توجد مؤسسات للحوار الاجتماعي المهني، كاللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة، والمجالس الإقليمية والجهوية للتشغيل، واللجنة الإقليمية المكلفة بالبت في طلبات الإغلاق والتسريح.

والحكومة مؤمنة بأهمية الحوار الاجتماعي بمفهومه الواسع، ولذلك حرصت على تفعيل مختلف آلياته، مركزيا وقطاعيا، وجعلت منه مدخلا أساسيا لتطوير التعاون بينها وبين شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين، ولقد ترجمنا هذا منذ الستة أشهر الأولى من عمر الحكومة، وأن أغلب آليات الحوار الاجتماعي تشتغل بطريقة منتظمة. وأشركتهم عمليا عبر الإنصات والتشاور والتداول بهدف تقوية السلم الاجتماعي، وتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للطبقة الشغيلة ولفئات الهشة، وضمان استقرار الشغل وتعزيز الحرية النقابية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحوار الاجتماعي يشكل أيضا أحد الدعائم الأساسية لتكريس الديمقراطية الاجتماعية ببلادنا، وآلية لا محيد عنها لترسيخ التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز مكاسب عدد من الفئات الاجتماعية، لاسيما الهشة منها والطبقة المتوسطة.

وقد ترجمنا هذا الإيمان بالمبادرة خلال الستة أشهر الأولى لتنصيب الحكومة، لتفعيل مقتضيات البرنامج الحكومي بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي على المستوى المركزي والقطاعي والمقاولات، لإرساء علاقة متينة مع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين من خلال الحرص على التشاور المتواصل، والسعي لوضع أسس حوار اجتماعي منتظم من شأنه ضمان استقرار وتحسين الأوضاع الاجتماعية للأجراء والمقاولات، والإسهام في تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي، وفي الرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتقويته، بما ينعكس إيجابيا على مجال التشغيل.

II. الاتفاق الاجتماعي لسنة 2019 وتفعيل نتائجه

بداية أود التأكيد على أن الحكومة حرصت، في إطار الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي، على إطلاق جولات للحوار الاجتماعي، وعملت على إنجازها بالتعاون البناء والفعال مع شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين.

وعلى عكس حكومات سابقة لم نترك الاتفاق الاجتماعي للشهور الأخيرة من الولاية الحكومة، بل أسفر انخراط الحكومة القوي وجهود جميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وبعد جولات من الحوار عن الاتفاق الاجتماعي التاريخي ثلاثي الأطراف في منتصف الولاية، بتوقيعه بتاريخ 25 أبريل 2019 بين الحكومة والاتحاد العام لمقاومات المغرب والمنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلية، وبهم ثلاث سنوات (2019-2021).

وكل ملاحظ منصف وموضوعي، يعترف أن توقيت الاتفاق يبرئه وينأى به عن أي حسابات انتخابية ضيقة، ويؤشر على تحمل الحكومة لمسئوليتها كاملة بجعل التكلفة المالية على عاتقها وعدم ترك تنفيذها لحكومة مقبلة، فقد تحملت تكاليف الاتفاق قولا وفعلا رغم ظروف المالية العمومية بسبب تداعيات الجائحة. جعل الاتفاق اتفاقا تاريخيا.

واسمحوا لي أن أجدد بهذه المناسبة التنويه عاليا بكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الذي أبانوا عن وطنية عالية، ليس فقط خلال جولات الحوار الاجتماعي، بل أيضا خلال المحطات التي عشناها طيلة هذه الولاية الحكومية، والتي تميزت بشراكة حقيقية جعلت من تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات الهَمَّ الأساسي للجميع.

وتعتبر الحكومة أن هذا الاتفاق أسهم بشكل مقدر في إرساء قواعد السلم الاجتماعي، وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية ببلادنا، وكذا تقوية الاقتصاد الوطني من خلال توفير شروط مناخ اقتصادي واجتماعي سليم.

كما عزز الاتفاق مبدأ الثقة بين الإدارة ومختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بشكل يساعد على تشجيع الاستثمار وإحداث فرص الشغل، وتنمية موارد الدولة التي ينبغي توجيهها لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص، لتوفير الخدمات الأساسية من تعليم، وصحة، وسكن لائق لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية خاصة الفقيرة والهشة منها.

وقد نص هذا الاتفاق على عدد من الالتزامات تهدف بالأساس إلى تعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين التشريع الاجتماعي والحريات النقابية، ومأسسة الحوار الاجتماعي، والعمل على وضع ميثاق اجتماعي يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين، علاوة على الرفع من القدرة الشرائية للموظفين والأجراء، وهي الالتزامات التي حرصت الحكومة على تفعيلها.

إن حرص الحكومة على إطلاق جولات للحوار الاجتماعي منذ بداية ولايتها، ثم عملها الحثيث للتوصل إلى اتفاق بخصوصه، نابع من الطابع الاجتماعي الذي تتميز به هذه الحكومة، والذي يبرز بقوة من خلال التزاماتها الاجتماعية في البرنامج الحكومي وكذا من خلال إنجازاتها العديدة.

من جهة أخرى، فإن توقيت التوصل إلى الاتفاق ينأى به عن أي حسابات انتخابية ضيقة، كما أن هذا التوقيت جعل كلفته المالية تقع على عاتق هذه الحكومة فيما يخصها، وهي الكلفة التي تحملتها الحكومة، على الرغم من ظروف المالية العمومية بسبب تداعيات الجائحة، ودون أن تترك تنفيذها لحكومة مقبلة، كما سبق أن شهدته بلادنا مع اتفاق اجتماعي سابق.

1. تنفيذ الالتزامات ذات الأثر المالي

عملت الحكومة على تفعيل الالتزامات ذات الطابع المالي على مستوى القطاع العام، من خلال إصدار المراسيم التطبيقية المتعلقة بالزيادة في الأجور والتعويضات العائلية الخاصة بمختلف أجور الموظفين المشمولين بهذه الزيادة، وقد كلفت هذه

الالتزامات غلafa ماليا إجماليا قدره 14,25 مليار درهم في المراحل الأخيرة، تم تخصيص 5,3 مليار درهم منها سنة 2019، و6 مليار درهم إضافية برسم قانون مالية 2020، وحوالي 3 مليار درهم برسم قانون مالية 2021.

وكتفصيل لما سبق، فقد تضمن الاتفاق عددا من الالتزامات لفائدة موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية كالتالي:

- زيادة مبلغ شهري صاف يقدر بـ 500 درهم بالنسبة للمرتبين في السلالم 6 و7 و8 و9، وكذا في الرتب من 1 إلى 5 من السلم 10 (أو ما يعادل ذلك)، صُرفت على أساس 200 درهم ابتداء من فاتح ماي 2019، و200 درهم في يناير 2020، و100 درهم في يناير 2021؛
- زيادة مبلغ شهري صاف يقدر بـ 400 درهم للمرتبين في الرتبة 6 من السلم 10 وما فوق، صُرفت على أساس 200 درهم ابتداء من فاتح ماي 2019، و100 درهم في يناير 2020، و100 درهم في يناير 2021؛
- الرفع من التعويضات العائلية بـ 100 درهم عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال، ابتداء من فاتح يوليوز 2019.

أما بالنسبة للقطاع الخاص، فقد تم الاتفاق على ما يلي:

- الرفع من الحد الأدنى للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات في القطاع الخاص (SMIG) بنسبة 10 في المائة على سنتين، 5 في المائة ابتداء من يوليوز 2019، و5 في المائة في يوليوز 2020؛
- الرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) بنسبة 10 في المائة على سنتين، 5 في المائة ابتداء من يوليوز 2019، و5 في المائة في يوليوز 2020؛
- الرفع من التعويضات العائلية بـ 100 درهم عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال، ابتداء من فاتح يوليوز 2019.

وتفعيلاً لذلك، أصدرت الحكومة المرسوم رقم 2.19.424 بتحديد مبالغ الحد الأدنى القانوني للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والفلاحة، والذي تم بمقتضاه رفع الحد الأدنى القانوني للأجر وفق مقتضيات الاتفاق الاجتماعي.

كما تم إصدار المرسوم رقم 2.19.750 بتحديد مقدار التعويض العائلي الممنوح من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والرسوم رقم 2.19.461 بتحديد شروط منح التعويضات العائلية للموظفين العسكريين ومستخدمي الدولة والبلديات والمؤسسات العمومية تم بمقتضاهما رفع التعويضات العائلية الشهرية إلى 300 درهم، عن كل طفل وذلك في حدود ثلاثة أطفال.

وهنا لا بد أن أנוه بالتزام أرباب العمل بتنفيذ مقتضيات هذا المرسوم بالرغم من ظروف الجائحة وآثارها على العديد من القطاعات الإنتاجية والخدماتية.

كما تم إصدار منشور لرئيس الحكومة 9/2019 بتاريخ 25 يونيو 2019، يحث فيه المؤسسات العمومية على الالتزام بمخرجات اتفاق 25 أبريل 2019، وخاصة ما يتعلق منه بالرفع من الأجور.

كما أشير إلى أن الحكومة أوفت بكل التزاماتها المالية بخصوص الاتفاق الاجتماعي لـ 25 أبريل 2019، على الرغم من التداعيات السلبية لجائحة كورونا على المالية العمومية، وهذا دليل على حرص الحكومة على الوفاء بكل التزاماتها، وهو أيضاً مؤشر يدل على المكانة المتميزة التي يحظى به تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين والمواطنين في عمل الحكومة، في نفس الوقت الذي حافظت فيه على مستوى هام من الاستثمار العمومي، والتوظيف العمومي، والإنفاق العمومي في مجال القطاعات الاجتماعية، واستمرار دعم البرامج الاجتماعية، بالموازاة مع مواصلة الإصلاحات الكبرى، وإطلاق الورش الوطني المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية.

والمغرب يعتبر من الدول القلائل التي حافظت على هذه الوتيرة في هذا الظرفية الناجمة عن جائحة كورونا. إذ قررنا التدبير المالي بأشكال أخرى.

2. مأسسة الحوار الاجتماعي

حرصت الحكومة منذ البداية على مأسسة الحوار الاجتماعي، حيث تضمن الاتفاق الثلاثي التزامات تخص مأسسة الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والترابي من خلال التنصيب على إحداث عدد من اللجان:

▪ اللجنة العليا للتشاور والتي تعقد بين الحكومة والأمناء العاميين للمركزيات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلا ورئيس الاتحاد العام لمقاومات المغرب بدعوة من رئيس الحكومة بمبادرة منه أو باقتراح من أحد الاطراف لدراسة القضايا والتوجهات الاقتصادية الكبرى والقرارات الاجتماعية الوطنية

▪ اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي التي تجتمع في دورتين في السنة الأولى خلال فترة شتنبر/أكتوبر للتداول حول التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية للسنة الموالية والثانية خلال مارس/أبريل لتقييم وتتبع نتائج الحوار الاجتماعي؛

▪ لجنة القطاع العام المكلفة بتدارس القضايا الافقية المشتركة ذات الصلة بالقطاع العام؛

▪ لجنة القطاع الخاص المكلفة بتدارس القضايا التي لها صلة بالقطاع الخاص؛ اللجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي والتي تجتمع مرتين على الاقل تحت رئاسة الوالي أو العامل أو من يمثله، والتي تتكون من ممثلي السلطات الجهوية والإقليمية وممثلي المركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاومات المغرب على الصعيد الجهوي والإقليمي يعهد إليها بتسوية نزاعات الشغل.

وقد تم ارساء هذه اللجان واشتغلت حسب المطلوب بالنسبة لكل لجنة، وكان اخر ما تم ارساؤه هو اللجان الجهوية والاقليمية للحوار الاجتماعي التي تم انشاؤها بمقتضى مذكرة مشتركة بين كل من وزير الداخلية ووزير الشغل

والادماج المهني تحت عدد 66 بتاريخ 6 دجنبر 2019، وقد تأسست هذه اللجن في الكثير من الجهات والاقليم ومنها من انعقد واشتغل خلال هذه الفترة.

وبالإضافة إلى هذه الآليات، فقد ترأست عدة اجتماعات للحوار مع الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين، من أجل توحيد الجهود لتجاوز آثار الجائحة سواء على المقاوله أو العمال، حيث أسفرت عن الاتفاق على عدة إجراءات ساهمت بشكل مقدر في الحفاظ على مناصب الشغل وفي إنقاذ المقاوله.

3. تعزيز آليات الوساطة الاجتماعية

تنفيذ للالتزام المتعلق بتعزيز آليات الوساطة الاجتماعية لتسوية نزاعات الشغل، خاصة اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة وضمان حسن تسييرها وانتظام جلساتها وتتبع تنفيذ الاتفاقيات المترتبة عنها، وبناء على التشخيص الذي أجري حول واقع عمل هذه اللجان وآفاق النهوض بدورها المتمثل في المساهمة في حفظ واستقرار العلاقات المهنية، واستتباب السلم الاجتماعي؛ فقد تم توجيه منشور إلى السادة ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، باعتبارهم رؤساء هذه اللجان من أجل الالتزام بالتطبيق السليم للمقتضيات القانونية المؤطرة لعملها.

وتبعاً لذلك فقد استطاعت هذه اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة خلال سنة 2020 من دراسة 119 نزاعاً، تمت تسوية 43 منها. وفي المقابل فقد تمت إحالة 13 نزاع شغل جماعي على اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة خلال سنة 2020 خصص لها 10 اجتماعات.

4. تعزيز الدور الرقابي لمفتشي الشغل

تنفيذا لهذا الالتزام، عملت الحكومة على تعزيز جهاز تفتيش الشغل بموارد إضافية بمقتضى قانون المالية 2021، وقد شرعت الوزارة الوصية في توظيف 182 مفتشاً للشغل من خلال عملية توظيف غير مسبوقه ببلادنا، وهو ما يمثل زيادة 54 بالمائة من مجموع مفتشي الشغل المعتمدين حالياً، بهدف تعزيز حماية الأجراء

ومواكبة المقاولات.

كما عملت الحكومة على تطوير وسائل عمل جهاز تفتيش الشغل من خلال رقمنة مختلف تدخلاته عبر وضع نظام معلوماتي مندمج "شغل كوم"، وتوحيد وتبسيط عمل الجهاز، وإضفاء المصداقية والنجاعة عليه، وتنظيم ورشات تكوينية لفائدته من أجل الرفع من جاهزيته في مختلف مجالات تدخله.

ومهذه المناسبة، أحيي هذا الجهاز لأنه قام بمهام مهمة في عز الجائحة وكان في المقدمة لزيارة المقاولات للتفتيش والتأكد من التزامها بمختلف الإجراءات الاحترازية ومواكبة المشغلين ...

5. مواصلة الحوار في بعض القضايا والملفات

فضلا عن الالتزامات التي أشرت إليها وبَيَّنْتُ تقدم تنفيذها، فقد نص الاتفاق على مواصلة الحوار في العديد من القضايا والملفات، من بينها على الخصوص:

▪ **مجال التشريع والحريات النقابية،** حيث بادرت الحكومة في هذا الإطار إلى الشروع في تنفيذ الالتزامات ذات الطابع التشريعي والتنظيمي، من خلال:

- عقد عدة لقاءات تشاورية بين وزير الشغل والإدماج المهني والمركزيات النقابية بشأن مشروع القانون التنظيمي للإضراب المودع لدى مجلس النواب منذ سنة 2016 خلال الولاية التشريعية السابقة؛

- إحالة مشروع قانون النقابات المهنية على المركزيات النقابية من أجل إبداء الرأي بشأنه، وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أدلى برأيه في المشروع، وهو الآن في طور الصياغة النهائية لإخضاعه لمسطرة المصادقة؛

- إصدار المرسوم التطبيقي للمادة 16 من مدونة الشغل الذي ظل ينتظر منذ تاريخ إصدار مدونة الشغل في دجنبر 2003؛

- عقد يومين دراسيين حول مدونة الشغل بحضور الأطراف الثلاثة، الحكومة والنقابات وممثلي المشغلين، وبحضور خبراء قصد إيجاد أرضية لانطلاق مشاور شامل حول القضايا التي تخص المدونة.

▪ بخصوص إصلاح منظومة التقاعد، فقد تم الاتفاق على إدراج هذا الملف ضمن الحوار الاجتماعي، في أفق إطلاق مسلسل الإصلاح الشمولي لمنظومة التقاعد من خلال اقتراح إرساء نظام بقطبين، العام والخاص، وفق ما ستسفر عنه نتائج الدراسة الجارية لإصلاح أنظمة التقاعد؛

▪ التشاور من أجل وضع ميثاق اجتماعي يحقق التماسك والسلم الاجتماعيين ويرسي قواعد الحوار الاجتماعي.

ولأجل تفعيل الحوار الاجتماعي الموضوعاتي وتثمين مخرجاته، ورغم من تفشي جائحة كوفيد 19 واستمرار تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية السلبية، فقد حرصت الحكومة، بتنسيق وتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، على مواصلة تفعيل الهيئات الثلاثية التركيب التي تعنى بالحوار الاجتماعي الموضوعاتي، حيث تم في هذا السياق، عقد دورات الهيئات التالية:

▪ الدورة التاسعة لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر بتاريخ 05 يونيو 2020، وعقد اجتماع عن بعد للجنة المصغرة المنبثقة عنه عبر تقنية التناظر عن بعد؛

▪ الدورة الحادية عشر لمجلس المفاوضة الجماعية بتاريخ 29 دجنبر 2020، وعقد اجتماعين للجنة المصغرة المنبثقة عنه؛

▪ الاجتماع الثامن للجنة الثلاثية المكلفة بالسهر على التطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بالتشغيل المؤقت بتاريخ 06 فبراير 2021 وعقد اجتماعين للجنة المصغرة المنبثقة عنه؛

▪ اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل بتاريخ 30 دجنبر 2020.

ثانيا - نتائج الحوارات القطاعية

ا. تسوية عدد من الملفات والوضعيات العالقة

وتفعيلا لمضامين منشور رئيس الحكومة رقم 2017/02 بتاريخ 05 يونيو 2017 المتعلق بتفعيل الحوار الاجتماعي القطاعي، وتنفيذا لمقتضى اتفاق 25 أبريل بـ"متابعة الحوار بخصوص القضايا القطاعية والفئوية"، فقد عملت القطاعات المعنية مشكورة، على مباشرة حوارات قطاعية لإيجاد حلول للمشاكل العالقة واتخاذ التدابير الضرورية، من أبرزها:

- عقد عدة اجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين لتعزيز العمل التشاركي مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والعمل على تفعيل التدابير الاحترازية والوقائية المعتمدة؛
 - تشكيل لجان تقنية مشتركة بين الإدارة وممثلي الهيئات النقابية لدراسة القضايا العالقة واقتراح الحلول الملائمة لها.
- وقد أسفرت هذه المساعي عن تسوية مجموعة من الملفات والوضعيات العالقة، فيما لا يزال الحوار متواصلا بشأن قضايا أخرى.
- وسأكتفي هنا بذكر بعض النماذج من هذه الحوارات القطاعية ولنتائجها.

1. قطاع التربية الوطنية

أسفر الحوار البناء عن معالجة ملفات مطلبية ظلت مجمدة منذ سنوات، وذلك انطلاقا من الفصل الأول من سنة 2018، وتتوزع إلى ثلاث فئات، تتعلق الأولى بملفات مطلبية تم إيجاد حلول لها وعددها سبعة (07) ملفات، وتهتم الثانية ملفين (02) في طور التسوية، فيما تتعلق الثالثة بملفات في طور الدراسة، وتم تقديم مقترحات في شأنها إلى القطاعات الوزارية الأخرى المعنية وعددها ثلاثة (03) ملفات.

وتم تسوية ملفات تهتم استفادة 45 ألف موظفا كانت كالتالي:

1. تسوية وضعية أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، الذين سبق لهم أن كانوا

معلمين والمحالين على التقاعد قبل فاتح يناير 2006؛

2. ترقية الحاصلين على دبلومات جامعية من دول أجنبية، اجتازوا بنجاح المباريات المهنية برسم سنتي 2014 و2015 لولوج إطار أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي؛

3. ترقية الأطر الحاصلة على شهادة مهندس دولة بعد النجاح في المباريات المهنية برسم سنتي 2014 و2015؛

4. تسوية وضعية أساتذة التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الإعدادي وملحقي الاقتصاد والإدارة وكذا الملحقين التربويين المرتبين حاليا في السلم 9، والذين تم توظيفهم لأول مرة في نفس السلم، وقد شملت هذه العملية 4342 موظفة وموظفا؛

5. تسوية وضعية الموظفين الذين تم توظيفهم الأول في السلمين 7 و8 ومرتبون في السلم 10، وقد شملت هذه العملية 25.263 موظفة وموظفا؛

6. الشروع في تسوية وضعية موظفي الوزارة حاملي شهادة الدكتوراه، من خلال تنظيم مباريات التوظيف في إطار أستاذ مساعد للتعليم العالي، كما سيتم العمل على إحداث إطار أستاذ باحث ضمن مشروع النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية الحاصلين على شهادة الدكتوراه؛

7. إصدار المرسومين المحدثين لإطار "متصرف تربوي" سنة 2018.

أما بخصوص الفئة الثانية، فتضم ملفين هما في المحطات الأخيرة للتسوية؛ ويتعلق الأمر بملف أطر الإدارة التربوية وملف أطر التوجيه والتخطيط التربوي، واللذين تم إعداد مشاريع المراسيم الخاصة بهما، ويتم التنسيق بشأنها مع القطاعات المعنية قصد المصادقة النهائية عليهما.

وفيما يخص ملفات الفئة الثالثة، فيتعلق الأمر بالترقية بالشهادات والأساتذة المكلفين خارج سلكهم الأصلي والمساعدين الإداريين والتقنيين، فهي توجد في طور الدراسة والتشاور مع القطاعات الحكومية المعنية.

هذا، ويظل هناك ملف ذو طبيعة خاصة، ويتعلق الأمر بملف النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية، الذي قطع أشواطاً مهمة في أفق إقراره، وذلك من أجل تمكين موظفي القطاع من نظام أساسي جديد يستجيب للتحويلات التي شهدتها مهنة التربية والتكوين، ويحُدُّ من الفئويّة في المنظومة.

2. قطاع الصحة

من خلال الحوار في قطاع الصحة، فقد أسفر ذلك عن تسوية الوضعية المادية لأزيد من 12 ألف ممرض وممرضة بغلاف مالي ناهز 250 مليون درهم. ومما لا شك فيه، فإن خصوصية وحساسية الظرفية المتسمة بتفشي جائحة كورونا، أظهرت المكانة التي تضطلع بها الشغيلة الصحية في الحفاظ على صحة وسلامة المواطنين وضمان أمنهم الصحي، ومن ثم، كان من الضروري الاهتمام بهذه الفئة وتشجيعها وتحسين ظروف اشتغالها لرفع معنوياتها لتحفيزها على مزيد من التضحية والبذل والعطاء.

ولم ينقطع الحوار والتواصل في القطاع الصحي مع الشركاء الاجتماعيين عبر الآليات التشاركية التي تم إرساؤها لتسوية الأوضاع المهنية لمختلف فئات المهنيين، وتدبير الملفات التي تهم موظفي الصحة بالقطاع العمومي، وقد أسفرت الاجتماعات والمشاورات التي تم عقدها ضمن اللجان التقنية الموضوعاتية واللجنة المشتركة لدراسة مطالب كل فئة على حدة، عن تحديد مجموعة من المطالب التي تأخذ بعين الاعتبار موضوع تحسين ظروف العمل وتحفيز المهنيين، والتي تعمل الحكومة على دراستها بتنسيق وتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، ويهم الأمر:

- إحداث مكافأة عن المردودية؛
- العمل على الرفع من التعويض عن الأخطار المهنية؛
- إرساء آليات جديدة من أجل تحفيز الموارد البشرية؛
- متابعة تحديث تدبير الموارد البشرية الصحية؛
- إخراج الاستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر؛

- وضع برنامج وطني للصحة والسلامة في العمل، يعتمد على الوقاية وتدبير الأخطار المهنية لمهنيي الصحة.

وفي إطار تحفيز وتشجيع التشغيل الصحية في هذه الظرفية الاستثنائية المرتبطة بجائحة كورونا، تم تخصيص منحة خاصة بكوفيد-19، تُصرف في شطرين، تمّ منح الشّطر الأول منها أواخر سنة 2020.

وفي إطار مواكبة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية عبر إصلاح المنظومة الصحية الوطنية وتأهيلها، تم التّواصل مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية لاستطلاع اقتراحاتها وتصوّراتها بشأن نظام الوظيفة العمومية الصحية الذي يعول عليه للملائمة تدبير الرّأسمال البشري بالقطاع الصّحّي مع خصوصيات المهن الصّحيّة، وتحسين جاذبية القطاع الصّحّي العمومي، والرّفع من القيمة الاعتبارية للمهن الصحية ببلادنا، وتجاوز الصّعوبات والإكراهات المرتبطة بالولوج للخدمات الصّحيّة.

3. الجماعات الترابية

في إطار النهوض بالأوضاع الاجتماعية لفئة من الموظفين العاملين بالجماعات الترابية، وتطبيقا لمخرجات الاتفاق المبرم بتاريخ 25 دجنبر 2019 مع النقابات الأكثر تمثيلية بالقطاع، فقد تم:

- تسوية وضعية 855 من الأعوان المؤقتين سابقا، الحاصلين على شهادة الإجازة في التعليم العالي أو ما يعادلها قبل فاتح يناير 2011، وذلك بناء على ترخيص استثنائي للسيد رئيس الحكومة؛ بتكلفة مالية تناهز 440 مليون؛
- إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، وذلك بموجب الظهير الشريف رقم 1.20.75 بتنفيذ القانون 37.18. تهدف الى تقديم مختلف الخدمات الاجتماعية للمنخرطين، في مجال السكن وباقي الخدمات الاجتماعية.

4. قطاع العدل

تم العمل على تحسين الوضعية المادية للقضاة وموظفي كتاب الضبط، من خلال المصادقة على المرسوم المتعلق بالتعويضات الممنوحة للقضاة عن الإشراف على مهام التدبير الإداري والديمومة والانتداب بتاريخ 23 أبريل 2020، وكذا المرسوم المتعلق بالتعويض الممنوح لموظفي كتاب الضبط عن الديمومة.

II. التشاور مع المهنيين لمواجهة تداعيات الجائحة

في إطار المقاربة التشاركية المعتمدة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا على مختلف القطاعات، تم فتح الحوار مع المهنيين بهدف اعتماد الإجراءات اللازمة لمواكبتهم لتدبير هذه الظرفية وتمكينهم من الاستفادة من الإجراءات المتخذة لمواكبة ودعم القطاعات المتضررة.

إن الإنصات جزء من مهامنا، وكنت دائما أحث كافة القطاعات لاستقبال النقابات والمهنيين لمناقشة الملفات العالقة وتسوية الإشكالات والتفكير المشترك لمواجهة التحديات.

ومن الأمثلة على هذه الحوارات:

1. قطاع سيارات الأجرة

في إطار تدارس آثار جائحة كورونا على القطاع على قطاع سيارات الأجرة الذي يشغل ما يناهز 150.000 شخصا، فقد تم الحرص على عقد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي هذا القطاع، على المستوى الوطني والإقليمي، بهدف اعتماد الإجراءات اللازمة لمساعدة المهنيين لتدبير هذه الظرفية وتمكينهم من الاستفادة من الإجراءات المتخذة لمواكبة ودعم القطاعات المتضررة.

وقد مكنت التدابير المتخذة لفائدة مهني النقل بواسطة سيارات الأجرة من ضمان استفادة هذا القطاع من مجموعة من الإجراءات المتخذة في هذا الإطار والتي همت:

- فتح المجال لسائقي سيارات الأجرة لتقديم طلباتهم من أجل الاستفادة من الدعم المالي المخصص للأسر والمهنيين المستقلين والعاملين في القطاع غير المهيكل المتضررين من انعكاسات هذا الوباء. وقد بلغ عدد السائقين المستفيدين من هذا الدعم ما يفوق 115.000 سائقا بمختلف العمالات والأقاليم؛

- تأجيل تسديد أقساط القروض البنكية وتلك المتعلقة بقروض الإيجار حتى 30 يونيو 2020 دون تحمل الفوائد الجزائية، وذلك في حدود 3000 درهم شهريا فيما يتعلق بقروض السكن و1500 درهم شهريا فيما يتعلق بقروض التجهيز بما فيها قروض اقتناء المركبات المستعملة كسيارات أجرة؛

- الاستفادة من تخفيض بالنسبة لتأمين سيارات الأجرة خلال فترة الحجر الصحي، وذلك وفق معدلات أقرتها شركات التأمين، قد تصل إلى 30%؛

- استفادة بعض أسر سائقي سيارات الأجرة في العديد من العمالات والأقاليم من المساعدات الغذائية التي خصصتها السلطات الإقليمية للأسر المتضررة؛

- مواكبة مهني سيارات الأجرة لمواصلة أو لاستئناف نشاطهم بصفة آمنة بعد التخفيف من إجراءات الحد من التنقل، من خلال تمكين سائقي سيارات الأجرة من الاستفادة من تحاليل الكشف المخبري ومن تعقيم وتطهير سيارات الأجرة بشكل منتظم؛

- ملاءمة إجراءات الحد من التنقلات وعدد المسافرين المسموح بنقلهم حسب تطور الوضعية الوبائية.

وفي إطار استكمال المشاورات حول إجراءات انخراط هذه الفئة من المهنيين في منظومة التغطية الصحية والاجتماعية وإعداد النصوص التطبيقية اللازمة، تم

تنظيم عدة لقاءات تواصلية وتشارورية على المستويين الجهوي والمركزي مع ممثلي نقابات وجمعيات قطاع سيارات الأجرة، بمشاركة مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية، وذلك سعيا لضمان الانخراط الواسع والإيجابي لمهنيي هذا القطاع الحاملين لبطاقة السائق المهني في هذه المنظومة وتسريع وتيرة تفعيلها.

2. قطاع النقل

في إطار التفاعل الإيجابي مع مطالب مهنيي قطاع النقل خلال فترة تدبير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية جراء جائحة كوفيد-19، تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي مختلف الهيئات والنقابات المهنية للاستماع إلى اهتماماتهم وآرائهم ومقترحاتهم بخصوص التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على جل فروع قطاع النقل الطرقي (النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير، النقل الطرقي الدولي، النقل السياحي، النقل العمومي للمسافرين).

وعلى إثر هذه اللقاءات، تم اقتراح حزمة من الإجراءات لدعم المقاولات النقلية، منها ما هو مشترك لكل الأنشطة، ومنها ما هو خاص بكل نشاط على حدة، من أبرزها:

- اقتراح إنشاء صندوق خاص بالنقل البري واللوجيستيك؛
- اقتراح إنشاء مرصد للنقل البري من أجل تدبير القطاع بشكل أفضل خلال الأزمات المستقبلية المماثلة؛
- تسريع رقمنة جميع الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- إعداد برنامج لتطوير البنية التحتية النقلية (باحات الاستراحة، المحطات الطرقية، المحطات اللوجيستكية، ...)
- إدماج القطاع غير المهيكل من خلال برامج مواكبة مشجعة.

كما تم تفعيل مجموعة من الإجراءات الإدارية والعملية لمواكبة تطورات تدبير هذه المرحلة في قطاع النقل، في ظل الالتزام التام بالتدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف السلطات العمومية، منها:

- العمل على ملاءمة العرض والطلب من خلال الرخص الاستثنائية لتفادي حالات الاكتظاظ داخل المحطات الطرقية وفي محيطها وفي أوقات الذروة. حيث تم في هذا الصدد منح حوالي 1900 رخصة في الفترة الممتدة من 17 إلى 23 مارس 2020؛
- تمديد مدة سريان صلاحية الوثائق الخاصة بسير المركبات (رخص السياقة، البطائق الرمادية، محاضر المراقبة التقنية، ...) خلال فترة الحجر الصحي؛
- تعبئة وتعزيز الفرق الإدارية والرفع من وتيرة عملها لتدارك التأخير التراكمي الذي نتج عن تدهور ومعالجة الوثائق الخاصة بسير المركبات؛
- تعبئة وتعزيز دور جهاز المراقبة الطرقية في السهر على احترام الإجراءات والقرارات التي اتخذها السلطات العمومية في إطار تخفيف الحجر الصحي.

3. قطاع التجارة

في إطار الحوار والتشاور مع قطاع التجارة، تم تنظيم 12 منتدى جهويا للتجارة، مكنت من توسيع النقاش مع الهيئات والجمعيات الممثلة للتجار على المستوى المحلي والجهوي والوطني، بخصوص مشاكلهم وتصوراتهم لتطوير القطاع، وكذا استقبال مقترحاتهم وخاصة التي تتعلق بالإصلاح الضريبي.

وتوج هذا المسلسل التشاوري، بتنظيم المنتدى المغربي للتجارة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 24 و25 أبريل 2019، الذي عرف مشاركة أزيد من 1600 مشارك، ومكن من صياغة ودراسة أزيد من 1500 توصية، 20 في المائة منها تم النظام الجبائي.

وقد تم تعميق وتوسيع النقاش حول هذه التوصيات خلال المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبائيات المنظمة يومي 3 و4 ماي 2019، والتي أوصت أيضا بضرورة إرساء نظام ضريبي يروم تعزيز تنافسية المقاولات، وكذا توحيد مختلف الضرائب والرسوم التي تهم القطاع التجاري.

وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش لسنة 2020 الرامية لتعميم الحماية الاجتماعية، تم الشروع في التنزيل الفعلي للإصلاح الضريبي الخاص بالتجار عبر قانون المالية لسنة 2021 الذي وضع نظاما ضريبيا جديدا على أساس المساهمة المهنية الموحدة التي تعوض النظام الجزائي، وتتضمن الضريبة على الدخل والرسم المهني، وكذا واجبات تكميلية تمكن التجار من الانخراط في نظام التغطية الصحية بشكل يناسب حاجياتهم وإمكانياتهم.

وتجدر الإشارة أن اعتماد المساهمة المهنية الموحدة تم بعد عدة مشاورات مع الجهات المعنية، من قطاعات وزارية وجمعيات وغرف مهنية. وستمكن هذه المساهمة التجار المستقلين الخاضعين لهذا النظام من الاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية. وبمناسبة حفل إطلاق تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية الذي ترأسه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم الأربعاء 14 أبريل 2021 بالقصر الملكي بفاس، تم التوقيع على اتفاقية إطار من أجل تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة التجار والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، والتي ستتمكن من الاستفادة ما يقدر بثمانمائة ألف (800.000) منخرط وكذا أسرهم.

III. مواصلة التشاور مع الفئات المعنية بتعميم التغطية الصحية

في إطار توسيع الحماية الاجتماعية، عملت الحكومة على فتح المشاورات مع مختلف الفئات المعنية بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات الخاصة بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، حسب الفئات المهنية، حيث أسفرت هذه المشاورات عن إصدار المراسيم الخاصة بفئة الأطباء، وفئة المهندسين المعماريين، لتتضاف إلى المراسيم التي تم إصدارها من

قبل، والمتعلقة بفئات العدول، والقوابل والمروضين الطبيين والمرشدين السياحيين والمفوضين القضائيين، وهناك مراسيم أخرى في المراحل الأخيرة من الإعداد.

كما تواصل الحكومة بشكل جدي المشاورات مع الفئات المتبقية لتسريع انخراطها في نظام التغطية الصحية الأساسية، سواء تعلق الأمر بالفئات المعنية بالاتفاقيات الثلاث التي وقعت يوم 14 أبريل 2021، أمام جلاله الملك حفظه الله، والتي تهم 1- التجار والحرفيين والمهنيين ومقدمي الخدمات المستقلين الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي أو لنظام المحاسبة، و 2- الحرفيين ومهنيي الصناعة التقليدية، و 3- الفلاحين؛ أو تلك التي تهم فئات أخرى مثل الفنانين وسائقي سيارات الأجرة والصيدلة والمهني شبه الطبية وأطباء الأسنان والنساج والتراجمة والصناع التقليديين والفلاحين والمقاولين الذاتيين.

كما تعمل الحكومة على مواكبة الفئات المعنية بنظام المساهمة المهنية الموحدة لتسريع انخراطها في نظام الحماية الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الاعتماد على المساهمة المهنية الموحدة كانت فكرة أسفرت عنها الحوارات مع المهنيين أنفسهم، كما برزت خلال المناظرة الوطنية حول الضرائب.

وستشكل هذه الآلية مدخلا أساسيا لإدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني، باعتباره حافزا للعاملين بهذا القطاع في الاندماج في القطاع المهيكل للاستفادة من الامتيازات التي ستوفرها لهم الحماية الاجتماعية.

وقد عمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على تيسير تسجيل المعنيين لديه، من خلال شبكة خدمات القرب الشريكة المنتشرة في أنحاء التراب الوطني.

ولحد الآن تم تسجيل 240000 على مستوى المديرية العامة للضرائب، أحيل منها 157000 طلبا على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتم انخراط 33460 منهم فعليا.

ونحن على يقين أن هذه الجهود والإجراءات المواكبة لها، ستجنب في المستقبل فئات عريضة من العاملين وضعية الهشاشة، لا سيما أن وضعيتهم في القطاع غير

المهيكل حالت، في عدد من الحالات، من استفادتهم من الدعم الذي تم تخصيصه للأجراء المصرح بهم في القطاعات المتضررة.

إن هذه الجهود التي بذلتها الحكومة، والتي أسهمت في ترصيد إنجازات سابقة، أدت إلى تطور نسبة التغطية الصحية ببلادنا حيث بلغت 69 في المائة من السكان سنة 2019 مقابل 52 بالمائة سنة 2015 و35 بالمائة سنة 2012، مع التأكيد على ضرورة مواصلة الجهود للوصول إلى تعميم التغطية الصحية والاجتماعية لتشمل كل المواطنين والمواطنات.

ثالثا - إنصات وتفاعل مستمر لمؤسسة رئيس الحكومة

بالموازاة مع آليات الحوار العامة والقطاعية، ودعمها لها ولتقويتها، فقد حرصتُ شخصيا، بصفة مستمرة، وعند عدد من المناسبات الخاصة، على الإنصات والتداول والتفاعل مع الأحزاب السياسية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ومع شريحة واسعة من الهيآت المهنية والمهنيين.

وحرصت على أن يكون تدير تداعيات جائحة كورونا بمقاربة تشاركية، حيث عقدت عدة اجتماعات مع الفاعلين السياسيين والنقابيين والشركاء الاقتصاديين والهيآت المهنية، كما فتحت الباب لتلقي الاقتراحات والمذكرات من مختلف الفئات والهيئات، وفي هذا السياق توصلت مصالح رئاسة الحكومة بـ550 رسالة ومذكرة وشكاية، فضلا عن استقبالي لممثلي عدد من الفئات، والانصات لهم مباشرة.

ا. الأحزاب والنقابات وبعض الشركاء الاقتصاديين

عقدت لقاء مع مسؤولي المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، يوم 30 مارس 2020 خصص لمستجدات الوضعية الوطنية المرتبطة بجائحة كورونا وبالإجراءات التي تباشرها الحكومة للتصدي لهذا الوباء ومعالجة تداعياته، ولقاء ثانيا يوم 30 مايو 2020 لكي أفسح المجال للنقابات للإسهام في تقديم مقترحاتها لتجاوز تداعيات جائحة كورونا.

كما عقدت اجتماعا مع الأحزاب السياسية يوم 22 أبريل 2020 ولقاءين آخرين يومي 27 و29 مايو 2020 في إطار مبادرة المشاورات مع الأحزاب السياسية ومع القوى النقابية والجمعيات المهنية، لضمان تعبئة واسعة وقوية لمرحلة ما بعد 10 يونيو 2020، الذي وافق تاريخ البدء في تخفيف إجراءات الحجر الصحي.

وفي نفس الإطار عقدت لقاء مع غرف التجارة والصناعة يوم 30 مايو 2020 وبعض الجمعيات المهنية، دائما في إطار مبادرة المشاورات الموسعة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19.

ولقد كانت هذه اللقاءات، وكذا المذكرات التي توصلتُ بها (23 مذكرة) من لندن هذه الهيئات، غنية بالمقترحات الوجيهة لمواجهة تداعيات الجائحة، والتخفيف من إجراءات الحجر الصحي، وكذا توفير شروط الإقلاع الاقتصادي، ومن ضمن هذه المقترحات:

- ضرورة الخروج التدريجي من الحجر الصحي من أجل استئناف النشاط الاقتصادي وتمكين مختلف الفئات الاجتماعية من مواصلة أنشطتهم التجارية وتخفيف العبء المالي على ميزانية الدولة مع مراعات الشروط الوقائية والصحية اللازمة؛
- ضرورة وضع واعتماد دلائل عملية وقائية بمختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تفادي ظهور بؤر وبائية؛
- أهمية بلورة رؤية واضحة لخطة الإقلاع الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، مع التشاور حول مخرجاتها بالموازاة مع تقديم قانون المالية التعديلي بالبرلمان؛
- ضرورة إيلاء الاهتمام بورش إدماج القطاع غير المهيكل نظرا لأهميته في الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني؛
- ضرورة تعزيز البعد الترابي في خطة الإقلاع الاقتصادي، مع إدماج الجهات كشريك في إعدادها أخذا بعين الاعتبار الخصوصيات التنموية والحالة الوبائية لكل جهة؛
- ضرورة تقوية المنظومة الصحية ببلادنا التي أبانت عن نجاعتها رغم بعض النقائص التي تعترى القطاع، خاصة فيما يتعلق بهشاشة بنيته التحتية والآليات والمؤن والأدوية وكذا في مجال الموارد البشرية والتكوين؛

- إيلاء الأهمية القصوى لتطوير قطاع التربية والتكوين ضمن أولويات خطة الإقلاع، مع وجوب النهوض بالبحث العلمي نظرا لأهميته في مواجهة التحديات الراهنة خاصة في مجال الإنتاج الصناعي؛
- تفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرة الثالثة حول الجبايات؛
- إعطاء الأفضلية للمنتوج الوطني ووضع تدابير تروم تعويض الواردات بالمنتوج المحلي وكذا تقليص الواردات غير الأساسية؛
- إعادة النظر في الإطار التنظيمي المتعلق بالصفقات العمومية من أجل إعطاء الأفضلية للمقاولة الوطنية؛
- أهمية الإنفاق العمومي كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد الحجر الصحي؛
- توفير مواكبة مالية وضريبية لدعم القطاعات المتضررة؛
- تسريع ورش الرقمنة من أجل الرفع من إنتاجية المقاولات وتطوير الاقتصاد الوطني؛
- التزام المقاولات بالحفاظ على مناصب الشغل مقابل الاستفادة من دعم الدولة؛
- أهمية ضمان الأمن الغذائي والمائي والصحي لعموم المواطنين؛
- دعم السياحة الداخلية وإعفاءها جبايا؛
- تسريع التغطية الصحية للعاملين المستقلين؛
- إيلاء الأهمية اللازمة للجالية المغربية بالخارج.

وبمراجعة هذه المقترحات للفاعلين السياسيين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، يتبين أن الحكومة لم تكتف بالاجتماع والإنصات، بل التزمت بالإنجاز من خلال تطبيق جل هذه الاقتراحات، سواء لمواجهة انتشار الوباء، أو للتقليل من تداعيات الجائحة، أو لتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي.

١١. المهنيين والهيئات المهنية المتضررة من جائحة كوفيد-19

نفس مقاربة الإنصات والإنجاز ميزت تعاملي خاصة، والحكومة عامة، مع المهنيين والهيئات المهنية والهيئات الاجتماعية والاقتصادية المتضررة من جائحة كوفيد-19.

وقد توصّلت مصالح رئاسة الحكومة، منذ إعلان حالة الطوارئ الصحية خلال شهر مارس سنة 2020، بما يزيد عن 550 مراسلة أو مذكرة، تضم شكايات ومقترحات مختلفة. حيث، راسلتي قطاعات اقتصادية مختلفة، بالإضافة إلى عدد من الشكايات الخاصة بفئات من المواطنين العاملين في القطاع غير المهيكّل، والذين تعذر عليهم مثلاً الحصول على الدعم في إطار عملية "تضامن كوفيد".

وقد أُحدّثتُ خلية خاصة لتتبع هذه المراسلات والشكايات ودراستها بكامل العناية والمسؤولية. وتفاعلاً مع هذه الشكايات والمقترحات المتوصل بها، تمت إحالة بعضها على القطاعات المعنية، كما حرصت على عقد لقاءات تواصلية مع ممثلي بعض القطاعات المتضررة للاستماع مباشرة إلى مقترحاتهم وتصوراتهم لمرحلة الإقلاع الاقتصادي، من مثل قطاع السياحة، ومموني الحفلات وأصحاب قاعات الحفلات.

كما تجدر الإشارة، أن مصالح رئاسة الحكومة عقدت اجتماعات تقنية مع فئات أخرى، مثل أصحاب المنتجعات الترفيهية وممثلين عن القاعات الرياضية، كما تواصلتُ بشكل مستمر مع أرباب المقاهي والمطاعم، وأرباب الحمامات وممثلي قطاع النقل السياحي وكراء السيارات وقطاع التصوير....

وإذ أُؤكّد بأنّي أرحب بكافة المراسلات والمقترحات، فإنّ مصالح رئاسة الحكومة حرصت على التجاوب مع الهيئات المعنية، مع توجيهها للتواصل المباشر مع القطاعات الحكومية المختصة، والتي وضع بعضها خلايا أزمة للإنصات وبحث مقترحات الفئات المهنية المتضررة.

وإذ أتأسف لعدم التمكن من الاستجابة لجميع طلبات عقد اللقاءات، خاصة بالنظر للضغط الكبير للالتزامات، فإنني لن أدخر جهدا خلال المقبل من الأيام لعقد لقاءات إضافية.

وأقدم بالمناسبة التحية لكل هذه الهيآت، وأشكرها على تواصلها وعلى مقترحاتها، التي نولها العناية اللائقة بالدراسة والتنفيذ، كما أنه بشجاعتها وصبرها وتضحياتها وصمودها أمام تداعيات الجائحة، ورفعها لرهان تحدي إنجاح الإقلاع الاقتصادي.

وفي ختام هذا المحور الأول، أود التأكيد على أن الحكومة تعتبر الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمهنيين، شركاء أساسيين وفاعلين حقيقيين من أجل إنجاح الأوراش الإصلاحية والذين أبانوا عن روح عالية من المسؤولية.

وأكثر من ذلك، فإنني على قناعة راسخة بأن روح الشراكة والحوار الاجتماعي يعدان دعامة أساسية لترسيخ البناء الديمقراطي ببلادنا، وأن لتوطيدهما دورا حيويا في تعزيز السلم الاجتماعي وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد يجدر التذكير ببعض التدابير الهامة التي أسفرت عن حوار الحكومة مع شركائها، إلى جانب مخرجات الاتفاق الثلاثي لسنة 2019، والتي تعتبر مفيدة النتائج الإيجابية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، والتي أخذت طريقها إلى التنفيذ، ومكنتنا من نجاحات عامة في مواجهة الجائحة، ونجاحات خاصة مرتبطة بقطاعات معينة.

فقد استطعنا توقيع عقود برامج لدعم وإقلاع القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة، لتمديد تدابير الدعم لفائدة الأجراء، لفائدة قطاعات السياحة، ومتعهدي الحفلات والملتقيات، والترفيه والألعاب، والصحافة، والصناعات الثقافية والإبداعية، والقطاعات الرياضية الخاصة، ودور الحضانة، وأرباب المطاعم، وهي

التدابير التي تم تمديد التدابير الخاصة بها إلى 30 يونيو 2021، وهذا نتيجة للحوار المسامر الذي باشرته الحكومة مع هذه القطاعات.

وأيضاً، وبفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة المقاولات بالرغم من الضغوط الناجمة عن تداعيات الجائحة عالمياً، وليس وطنياً فقط، فإن معدل إفلاس المقاولات سجل سنة 2020 انخفاضاً بنسبة 20% مقارنة بسنة 2019 وفق الإحصائيات الرسمية، مما مكن من استرجاع أكثر من 157 ألف منصب شغل بين الفصل الثاني والفصل الرابع من سنة 2020، وبالتالي فإذا راجعنا إحصائيات المسجلين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الربع الأول لسنة 2021، فإنه يساوي تقريباً ما سجل في الربع الأول من سنة 2020، وكل ذلك نتيجة المواكبة والدعم لفائدة القطاعات الاقتصادية، وبفضل عملية توجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الأنشطة المطلوبة محلياً في هذه المرحلة، من قبيل توجيه جزء من قطاع النسيج نحو إنتاج الكمادات، وجزء من الصناعة تم توجيهه نحو المعقمات والمطهرات... إلخ.

خاتمة

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ختاما، أود التأكيد مجددا على أن الحكومة أوفت بالتزاماتها المتعلقة بالاتفاق الاجتماعي ثلاثي الأطراف الموقع يوم 25 أبريل 2019، وإلى جانب ذلك، اتخذت عددا من الإجراءات الإضافية لصالح الفئات الاجتماعية الهشة والمتوسطة، إذ رفعت من الحد الأدنى للتقاعد بدءا من فاتح يناير 2018 ليصل إلى 1500 درهم، استفاد منه ما يناهز 90 ألف متقاعد، وبدأت في تفعيل شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين، وزادت في إيرادات حوادث الشغل والأمراض المهنية.

دون أن ننسى، بأن الحكومة بالموازاة مع إنجازاتها الاجتماعية الكثيرة، مازالت أشد ما تكون حرصا على التصدي للتداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد.

وإذ أعلن على أن باب الحوار الاجتماعي ظل مفتوحا، وسيظل كذلك مع هاته الحكومة، باعتباره لبنة أساسية في مسار إرساء السلم الاجتماعي، وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، والحكومة حريصة أيضا على انخراط كافة الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين في هذا المسار.

وهو حرص لا يوازيه إلا عزم الحكومة على مواصلة تنفيذ مختلف التزاماتها الاجتماعية الواردة في البرنامج الحكومي، والتي حققت فيها نتائج وإنجازات مقدره وملموسة في المعيش اليومي للمواطن، لا يمكن تجاهلها، دون أن يعني ذلك أننا استجبنا لكل الانتظارات المشروعة للمواطنين أو وجدنا حولا لكل المشاكل.

وبنفس العزم والإرادة، نحرص على نسج علاقات بناءة مع شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين، تركز على روح الوطنية وتحري المصلحة العامة ورعاية المصير المشترك، الذي يحكمنا جميعا، حكومة ونقابات وفاعلين اقتصاديين، وذلك حتى

يسهم كل واحد منا من موقعه ومسؤوليته الوطنية والدستورية في خدمة الوطن والمواطنين، ومواجهة التداعيات غير المسبوقة جراء هذه الجائحة.

علما أن التأثيرات السلبية للجائحة ما زالت قائمة، فإننا ملتزمون بالمضي في تنفيذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحوار مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين، كما سنواصل خدمة مختلف الشرائح الاجتماعية، لاسيما الهشة منها والتي تعاني صعوبات، من خلال إطلاق وتوفير شروط إنجاح إصلاحات وطنية كبرى، من مثل تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره ثورة اجتماعية حقيقية تشهدها بلادنا، أطلقها ويرعاها جلاله الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.